دور الحوكمة الشرعية في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية

–إطار الحوكمة الشرعية للبنوك السعودية أنموذجا–

د.حسيبة سميرة

أستاذ محاضر–أ–

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

semirahassiba@hotmail.fr

ط/د.لينة كرميش

طالبة دكتوراة–سنةأولى–

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

lynakerm@gmail.com

ورقة بحثية مقدمة بغرض المشاركة في الملتقى الدولي حول:

"دور التمويل الإسلامي في التخفيف من الأزمة المالية في ظل فكرة الشمول المالي"

–دراسة بعض التجارب–

يوم الأحد 19 جوان 2022

كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع مخبر إدارة الأسواق المالية باستعمال الرياضيات والإعلام الآلي

جامعة غليزان

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي تلعبه الحوكمة الشرعية السليمة في تفعيل نشاط البنوك الإسلامية. فاتخاذ القرارات الحكيمة، وتطبيق السبل اللازمة لتحقيق شرعية المعاملات مع إلزامية الإشراف والرقابة المستمرة على مدى نجاعة هذه السبل. تؤدي طرديا إلى تحقيق السلامة المالية للمصرف من خلال تجنب التعرض للأزمات. حيث أن معظم الدول التي تنشط داخل ترابها مؤسسات مالية إسلامية تسعى باستمرار إلى تفعيل معايير وأسس الحوكمة الشرعية من أجل الوصول إلى الأداء الأمثل.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية–الاستقرار المالي–البنوك الإسلامية–بنك السعودية.

Abstract:

This research paper aims to show the role of Sharia governance to activate the Islamic banks.by making the professional decisions and applying the necessary rules to achieve the Sharaia of transactions with the continuous supervision on how much is effective these rules.

As many of the countries in which Islamic banks are active, constantly seeking to improve the system of Sharia governance in order to avoid exposure to crises.

Key words: Sharia governance - Financial stability - Islamic banks - Saudi Arabia's bank.

مقدمة:

مع توالي الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالأنظمة المالية العالمية، تزايد الاهتمام بالحوكمة عموما والحوكمة المصرفية خصوصا. بماأن المنظومة المصرفية هي الركيزة الأساسية لأي اقتصاد دولي فالسلامة المصرفية تعني السلامية المالية الكلية. وهذا ما دفع بالهيئات الرقابية العالمية والمؤسسات المالية، إلى وضع الأسس والمعايير اللازمة من أجل إرساء الحوكمة السليمة وتحقيق الاستقرار المالي وتفادي الأزمات.

كمانجد الانتشار السريع للمؤسسات المالية الإسلامية دفع بها هي الأخرى للاهتمام بمعايير الحوكمة المصرفية من أجل استمرارها، والوقاية من المخاطر الكلية التي قد تواجهها. وبما أن جوهر عمل المؤسسات المالية الإسلامية عموما والمصارف الإسلامية خصوصا هو العمل وفق مبادئ الشريعة، فهنا تبرز أهمية تفعيل الحوكمة الشرعية لهذه المصارف من أجل زيادة ثقة العملاء وتحقيقا لمبدأ الشفافية والخصوصية الشرعية. تفاديا لمخاطر السحب الكلي للأموال والمخاطر المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي.

أي أن دور الحوكمة الشرعية في تحقيق الاستقرار المالي يستمد من أهمية الرقابة الشرعية على المعاملات المصرفية من أجل تفادي المخاطر والوقاية من الأزمات. وهذا ما تسعى له الدول الناشطة في المصرفية الإسلامية، نأخذ منها نموذج المملكة العربية السعودية لاهتمامها المستمر بوضع معايير حوكمة شرعية سليمة وفعالة.

ومما سبق، يمكن صياغة **إشكاليتنا** في السؤال الرئيسي:

فيما يتمثل دور الحوكمة الشرعية في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية؟

وللإجابة على سؤال إشكاليتنا، قسمنا بحثنا إلى **المحاور** الاتية:

المحور الأول: ماهية الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية

المحور الثاني: ضوابط الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية

المحور الثالث: قراءة لدليل الحوكمة الشرعية في السعودية

وذلك من أجل تحقيق **الأهداف** التالية:

- التعريف بالحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية،
- إبراز أهمية الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية، والدور الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار المالي،
- استنباط أهم ما جاء به الدليل الشرعي للمصارف الإسلامية السعودية.

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي كمنهج رئيسي من خلال جمع المعلومات، مساندا يمنهجين ثانويين الاستقرائي والتحليلي، وذلك من أجل استنباط المعايير وتحليل دور الحوكمة الشرعية.

المحور الأول: ماهية الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية

أولا: مفهوم ونشأة الحوكمة الشرعية

1/مفهوم الحوكمة الشرعية:

يعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار العاشر أنها: "مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا ومستقلا".

وعرفها أحد الباحثين بأنها: "تنظيمات وتطبيقات وممارسات سليمة تطبقها المصارف الإسلامية لتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم والعاملين في المصارف الإسلامية لإثبات حقوقهم والتأكد من كفاءة تطبيق الإجراءات التشغيلية بمعزل من المصالح الشخصية وبالتالي يتم توجيه الأموال إلى الاستخدام الأمثل لها، منعا لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك واعتماد كل من معايير الإفصاح والشفافية ومعايير المحاسبة".[1]

مما سبق نرى أن الحوكمة الشرعية هي: مجموعة التنظيمات التطبيقية الموضوعة من طرف الهيئات الرقابية وتمارسها المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق الكفاءة والشفافية ومنع حالات الفساد وفقا للأحكام الشرعية.

2/نشأة الحوكمة الشرعية وتطورها:

يعد موضوع الحوكمة الشرعية في بعدها الحديث موضوعا جديدا نسبيا بالنسبة لفقه المعاملات .غير أن فكرة الحوكمة ومقاصدها تم بالفعل تطبيقها في تنظيم السوق من خلال منهج مؤسسي في التشريع الإسلامي المتقدم فيما يعرف بالحسبة، وكذلك في الضوابط الفقهية في إعمال العقود القائمة على المشاركة في رأس المال والربح، والأمر كذلك طبق في عقود الوكالات.

أما المقاربة المعاصرة للحوكمة الشرعية فقد بدأ مع بداية تأسيس البنوك الإسلامية، غير أن نقاش الحوكمة الشرعية كان محصورا في تأسيس هيئة شرعية تضمن شرعية المعاملات المالية المعقودة، فقد ناقش بنك فيصل الإسلامي في مصر سنة 1976 والبنك الإسلامي الأردني سنة 1978وبنك فيصل السودان سنة 1978وبيت التمويل الكويتي سنة 1979وبنك اسلام ماليزيا سنة 1983وبنك دبي الإسلامي، هذه المسألة من خلال تأكيدهم على ضرورة وجود هيئة شرعية تضمن شرعية المعاملات التي تقدمها المصارف الإسلامية. وبعد استقرار موضوع الحوكمة في المؤسسات المالية الوضعية، وبدأ المؤسسات المالية بتبنيه، قامت الجهات الواضعة للمعايير بمراجعتها واعتمادها بعد تصفيتها حيث أدرجت ضمن هيكل حوكمة الشركات الموجود في المؤسسات المالية الإسلامية .وكان أول معيار صدر معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الذي سمي معيار الضوابط" الحوكمة" سنة 1997 م، وقد كان ضمن معيار المراجعة، ثم تم وضعه بمفرده كما أصدرت معيار المراجعة ومعيار الأخلاقيات .وبعدها أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معيار "المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية سنة 2006 م، وأصدر البنك المركزي الماليزي المبادئ الإرشادية الشاملة للحوكمة

[1]محمد فرحان، محمد أمين قائد عبد القادر، الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية –دراسة تطبيقية–، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 02، ص 18.

الشرعية الذي يتضمن إطار الحوكمة الشرعي في أواخر العام 2010 م، وبدأ العمل به في يناير سنة 2011 م[1].ثم توالت إصدارات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) لمختلف معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية ضمن لائحة معايير المراجعة، الحوكمة والأخلاقيات.

ثانيا: مبادئ الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية

الحوكمة في المصارف الإسلامية هو ذلك النظام الذي تطبقه المصارف الإسلامية من أجل تحقيق الاستمرارية والوقاية من الأزمات، وفقا لعدة مبادئ مالية، إدارة أو أخلاقية. مثلها مثل باقي المؤسسات المالية التقليدية لكنها تتفرد عنهم بالتزامها وتقيدها بالأحكام الشرعية وهذا ما ينتج لنا مبادئ خاصة بالحوكمة الشرعية.

ناقش مجلس الخدمات المالية الإسلامية موضوع مبادئ الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، وأصدر بذلك معياراً خاصاً حول أهم المبادئ الأساسية للحوكمة الشرعية، ولقد حدد المعيار خمسة مبادئ أساسية للحوكمة الشرعية، وهي: الإطار العام للحوكمة الشرعية، والكفاءة، والاستقلالية، والسرية، والتناسق. بالإضافة إلى مبدأين أساسيين، لا يقلان أهمية عما سبق هما مبدأي المسؤولية، والشفافية.[2]

1. **الإطار العام للحوكمة الشرعية**: لا بد للمؤسسة من تبني واعتماد هيكل للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وتعقيد وطبيعة أعمالها، ويغطي جميع المراحل والإجراءات السابقة واللاحقة لتقديم المنتجات وإتمام المعاملات مع العملاء.
2. **المسؤولية**: يهدف هذا المبدأ إلى تحديد مسؤوليات وواجبات كل الأطراف ذات العلاقة بإطار الحوكمة الشرعية لدى المؤسسة بما يضمن تحمل المسؤولية والمساءلة.
3. **الكفاءة**: يهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توافر مجموعة من الخبرات والمهارات المعقولة لدى الهيئات الشرعية والجهاز الشرعي لدى المؤسسة، مع السعي الدائم لتطوير قدراتهم وأدائهم المهني.
4. **الاستقلالية**: ويقصد بها إفساح المجال أمام الهيئة الشرعية لدى المؤسسة لإصدار الفتاوى والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الإفتاء دون مؤثرات على أعضاء الهيئة الشرعية، وبما يكفل تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة حول سلامة المعاملات من الناحية الشرعية.
5. **السرية**: وتعني الحفاظ على المعلومات التي يحصل عليها الجهاز الشرعي للمؤسسة غير المتاحة للجمهور وغير المسموح بالإعلان عنها. ولتحقيق ذلك يجب على أعضاء الجهاز الشرعي لدى المؤسسة التأكد من أن المعلومات الداخلية التي يحصلون عليها طوال أداء واجباتهم تظل سرية.
6. **التناسق**: وهو توافق أعضاء الهيئة الشرعية في تقديم الآراء والفتاوى المقدمة للمؤسسة، والحرص قدر الإمكان للوصول إلى إجماع فيما يتعلق بالقرارات الشرعية، وفي نفس الوقت يجب على الأعضاء أن يكونوا متوافقين في الرأي الذي يقدمونه في الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الأخرى. وهذا من شأنه أن يساهم في تعزيز مصداقيتهم والتأكد من نزاهتهم.
7. **الشفافية**: وتعني وضوح العلاقة بين الأطراف المكونة للمؤسسة من حيث الحقوق والواجبات والمسؤوليات، مع الكشف والإفصاح عن جميع البيانات المطلوبة ورفعها للجهات ذات العلاقة.

---

[1] سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية –تجربة ماليزيا–، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، ص 109.

[2] المهدي الصالحي، مستقبل المالية الإسلامية في ظل تطورات نظام الحوكمة والحوكمة الشرعية، المركز الديمقراطي العربي، 31 مارس 2020، ص 8، نقلا عن الموقع https://democraticac.de/ .

ثالثا: نماذج الحوكمة الشرعية وتطبيقات المعايير الشرعية

1/ النماذج التطبيقية للحوكمة الشرعية:

يمكن تصنيف الأشكال الهيكلية للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية إلى ثلاثة هياكل رئيسة هي[1]:

1. **مركزية سلطات الحوكمة الشرعية**: وذلك في البلدان التي تمتلك هيئة مركزية لإدارة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومن هذه الدول ماليزيا وإندونيسيا وسوريا.
2. **الهيكل التنظيمي الذاتي للحوكمة الشرعية**: وفيه يعمل مبدأ عدم التدخل، وذلك في البلدان التي تتخذ القرارات الشرعية فيها على مستوى المؤسسات المالية مع عدم تحديد السلطة النهائية المقررة، وهذا موجود في معظم دول الخليج وشمال إفريقيا، والدول الغربية المتبنية للمالية الإسلامية .والجدير بالذكر أن معظم المنطوين تحت هذا الهيكل يعتمدون في تطبيقهم للحوكمة إما على معايير مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو معيار الحوكمة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.
3. **الهيئة الشرعية المركزية الخالصة**: وتسمى أيضا الهيكل الهجين، وذلك في البلدان التي لديها هيئة شرعية مركزية، ولكنها مقتصرة على المصارف الرئيسية وحدها ولا تتدخل في شؤون فروعها، غير أن المؤسسات المالية الإسلامية مطالبة بتقديم تقرير عن جهودها في الالتزام الشرعي للسلطات المركزية.

رابعا: أهمية الحوكمة الشرعية وأهدافها

1/أهمية الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية:

تكمن أهمية الحوكمة الشرعية في تحقيق الاتي:[2]

1. تعزيز الاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصالح، وإعطاء مصداقية للمؤسسة المالية الإسلامية.
2. ضمان الالتزام الصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خال التأكد من الالتزام بالمبادئ الكلية للشريعة الإسلامية، وكذا الأحكام التفصيلية المتعلقة بمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية.
3. الالتزام بالأساسيات العامة للحوكمة وانضباط الواجبات الائتمانية في المعاملات المصرفية الإسلامية.

كما تعمل الحوكمة الشرعية على تنظيم الرقابة الشرعية الكلية وتجانسها.

2/أهداف الحوكمة في المصارف الإسلامية:

للحوكمة في المصارف الإسلامية أهداف كثيرة تتجلى فيما يلي: [3]

---

[1] سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، مرجع سبق ذكره، ص 109-110

[2] بارة سوهيلة، جابر مهدي، تقييم تطبيقات الحوكمة الشرعية في الصناعة المالية الإسلامية -قراءة في تجارب مجموعة من الدول الإسلامية-، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 01، سنة 2017، ص 23.

[3] محمد بن أحمد جناشال الشحري، دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية —تجربة ماليزيا-، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير الملف الخاص الرابع، ماي 2018، ص 16-17.

-تحقيق الشفافية المطلوبة لإدامة المؤسسات المالية وتمكينها من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية والاحتراف.

-زيادة ثقة العملاء و المتعاملين مع المؤسسة المالية، فالاحتكام إلى مبادئ الحوكمة يزيد من مصداقية لوائحها و أنشطتها.

-ضبط العلاقات الإدارية و إحداث التوازن بين جميع المصالح و حمايته.

-العمل على جذب عملاء أكثر بسبب الشعور بالأمان أكثر اتجاه المؤسسة المالية التي تقوم بتطبيق الحوكمة.

-تعمل الحوكمة الشرعية على زيادة التنافسية بين المؤسسات المالية وعليه رفع مستوى هذه المؤسسة في السوق .

-مكافحة الفساد المالي و الإداري من خلال تفعيل نظم الرقابة .

المحور الثاني: ضوابط الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية

أولا: تعريف البنوك الإسلامية وتصنيفها

1/تعريف البنوك الإسلامية:

يعرف البنك مصرف الإسلامي على أنه: "مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المعاملات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية." [1]

ويعرف أيضا البنك الإسلامي هو "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية، بهدف تحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي بهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية". [2]

فالبنك الإسلامي هو ذلك المؤسسة المالية التي تعمل على الوساطة المالية بين أصحاب الفائض والعجز، وفق صيغ التمويل الإسلامي متقيدة وملتزمة بالأحكام الشرعية.

2/تصنيف البنوك الإسلامية:

يمكن تصنيف البنوك الإسلامية إلى ثلاث مجموعات وفقا للمحيط الذي تنشط فيه كالآتي:[3]

المجموعة الأولى: وهي تلك البنوك التي نشأت في بلاد تسود فيها النظم المصرفية التقليدية؛ حيث نشأت بمقتضى قوانين خاصة أعفتها من قواعد النظام المصرفي التقليدي السائد وقوانينه .

---

[1] آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس – سطيف –، سنة 2011-2012، ص3

[2] نفس المرجع السابق، ص3

[3] بن ثابت علال، عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، مداخلة في يوم دراسي حول التمويل الإسلامي –واقع وتحديات–، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، يوم 9 ديسمبر 2010، ص 10 -11.

المجموعة الثانية: وتضم البنوك التي توجد في بلاد قامت بتغيير نظامها المصرفي كليا إلى النظام الإسلامي كباكستان والسودان وغيرهم؛ حيث صدرت قوانين خاصة بتنظيم البنوك الإسلامية في هذه البلدان .

المجموعة الثالثة: وتضم هذه المجموعة البنوك الإسلامية التي سمح لها بممارسة نشاط التمويل الإسلامي لكن دون إعفاء من القوانين المصرفية التقليدية .

ومن خلال هذه المجموعات الثلاثة، نلاحظ مدى تنوع البيئة التي تنشط فيها البنوك الإسلامية مما لا يوحد عملها الدولي نوعا ما وينتج تحديات للاستقرار ومعيقات لتوحيد نظم الرقابة والحوكمة.

لكن رغم اختلاف البيئات التي تنشط فيها هذه المؤسسات المصرفية، تبقى الأحكام الاقتصادية والشرعية الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي واضحة وصريحة يجب الحرص عليها، ومن أهم هذه القواعد[1] ما يلي:

- ✓ الالتزام في معاملاته بالحلال والابتعاد .
- ✓ عدم التعامل بالربا.
- ✓ حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال.
- ✓ الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات.
- ✓ خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الشرعية.
- ✓ أداء الزكاة المفروضة شرعا على المعاملات.

ثانيا: مفهوم الاستقرار المالي والاستقرار المصرفي

نظرا لارتباط مصطلحي الاستقرار المالي والاستقرار المالي المصرفي ببعضهما البعض سنحاول الفصل بين مفهوميهما فيما يلي:

1/مفهوم الاستقرار المالي:

مع تزايد الأزمات في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي، وعليه سنحاول تعريف الاستقرار المالي:

"هو تجنب وقوع الأزمات المالية وكذلك كفاءة الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها جغرافيا وفق المعاملات المالية (الادخار والقروض والاستثمار) ، وكذلك الجوانب الاقتصادية مثل تراكم الثروة ونمو الناتج المحلي، بالإضافة للعمليات الإدارية مثل تقييم المخاطر المالية وإدارة السيولة وتوزيعها من خلال العمل على التأكيد بقوة وسلامة مكونات النظام المالي" . [2]

ويعبر البعض عن الاستقرار المالي بأنه: " "بأنها الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام من دون الحاجة إلى المساعدة الخارجية". [3]

اعتمادا على ما سبق، الاستقرار المالي يمثل مدى قدرة النظام وكفاءته على توخي الأزمات، التصدي للأزمات وتجنب المخاطر ومعالجتها إذا ما وقعت.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 11.

[2] فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام الدين حسين الطائي، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 20، ص 182.

[3] نفس المرجع السابق، ص 183.

وعليه فإن مفهوم عدم الاستقرار المالي فهو يعني: " الانحرافات التي تحدث في عمليات الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي او بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة". [1]

فنقول إن النظام المالي ككل أو مؤسساته تتمتع بالاستقرار المالي إذا مالم تكن في حالة عدم استقرار مالي (كما تعريفه سابقا).

2/مفهوم الاستقرار المصرفي:

يمكن النظر إلى الاستقرار المالي المصرفي من مستويين، المستوي الكلي إذ يعد النظام البنكي مستقرا طالما لا يعاني من اضطرابات، وعلى المستوى الجزئي فهو تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك وهو ما يقود إلى إعساره، ففشل بنك معني قد يؤثر على بنوك أخرى في النظام المصرفي مما يهدد استقراره إذ أن البنوك مرتبطة فيما بينها.[2]

أما إذا حاولنا تعريف الاستقرار المصرفي على المستوى الفردي، فإننا في هذه الحالة نتكلم عن تعثر البنك، ومنه فالتعثر المالي البنكي هو " تلك المرحلة التي وصل المصرف إلى حالة من الاضطرابات الدالية الخطيرة والتي تجعله قريبا جداً من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسه سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرته على سداد التزاماته تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعله مضطراً إلى إيقاف نشاطه من حين إلى اخر، وغالباً ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معاً وبالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي". [3]

كما يعرف أيضا بأنه **"** :الحالة التي يكون فيها النظام البنكي قادرا على تخصيص موارده وبكفاءة بين الأنشطة وإدارة وتحديد المخاطر المالية وامتصاص الصدمات". [4]

فالاستقرار المالي المصرفي يمثل مدى قدرة البنك على توقع المخاطر وامتصاص الصدمات، مع التخصيص الكفء لموارده من أجل تحقيق أرباح مستمرة وكسب الثقة اتجاه العملاء.

ثالثا: اليات المحافظة على الاستقرار المالي في البنوك الإسلامية

أولى الاسلام المال اهتماما كبيرا، وقام بوضع المبادئ والأسس اللازمة لتنظيم المال، فلا يمكن استخدامه كأداة لجلب الأزمات .

لقوله تعالى: **(وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)** "البقرة-188"

وعليه يجب عند التعامل بالمشروعات الاستثمارية الأخذ بالسلامة الاجتماعية، توفير الضروريات والتوظيف الأمثل للأموال والأيدي العاملة، مع التوزيع المتوازن للثروة .

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 183.

[2] دردور أسماء، خوالدي سليمة، قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر score-Z للفترة 2008-2018، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 19، رقم02، ديسمبر 2020، ص 52.

[3] مرابط محمد، حناش إلياس، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البانل- ، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، أكتوبر 2020، ص 231.

[4] نفس المرجع السابق، ص 231.

وعليه هناك مجموعة من الآليات التي تحافظ على الاستقرار المالي داخل البنوك الإسلامية، نذكر منها: [1]

1/ المصرف الإسلامي يطرح الكثير من الحلول للخروج من الأزمة المالية وحتى الوصول الى الاستقرار المالي من خلال اعتمادها على صيغ شرعية تعمل لفائدة المجتمعات المتنوعة منها (صكوك المضاربة وصكوك الإجارة وصكوك السلم والاستصناع وغيرها من هذه الصيغ) .

2/ تحقيق الاستقرار المالي يتطلب العمل على بناء نظام يستند الى ضوابط واحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن العمل بالربا وعدم الخوض في عمليات ترتفع فيها نسبة المخاطرة والابتعاد عن الفساد والجشع.

3/ يتطلب تحقيق الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية على استخدام صيغة من صيغ التمويل التي تعرف بصيغة المشاركة، والتي تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعدم التعامل بالفائدة والبيع على الهامش من المحرمات شرعا كما في المصارف التقليدية.

4/ لابد للبنوك الإسلامية مواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصادية من خلال ابتكار منتجات وأدوات مالية تتكيف وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، ولها القدرة على المنافسة السوقية. من خلال التعامل بالقواعد الشرعية لتفادي حدوث أزمات مالية.

5/ تعزيز الرقابة والإدارة من خلال التعرف على حالات السوق وحقيقة الأسعار عن طريق القيام بتنظيم معايير مهنة الوساطة.والاهتمام بالجهات الإشرافية لمراقبة موازين ومكاييل الأسواق ومحاربة الغش وعدم التدخل بالتسعير إلا في أوقات الضرورة، وهذا ما تطلبه الأحكام الشرعية في مختلف المعاملات المالية.

ومما سبق نجد أن من أهم الضوابط التي تنظم عمل البنوك الإسلامية واليات تحقيق الاستقرار فيها، هو الالتزام الكبير بالأحكام الشرعية والأسس الإدارية والمالية السليمة، وهذا ما يعني معايير الحوكمة الشرعية السليمة.

المحور الثالث: قراءة لدليل الحوكمة الشرعية في السعودية

أولا: تطبيقات معايير الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية:

قبل أن نتطرق بالخصوص إلى إطار الحوكمة الشرعية للمؤسسات الإسلامية الناشطة بالسعودية، يجب الإشارة أولا إلى الإطار العام للحوكمة الشرعية الصادر عن الهيئات الدولية، إذ نجد أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي)، أصدرت معايير مهمة في مجال الحوكمة الشرعية للمصارف الإسلامية بالتحديد بلغت إحدى عشرة معيارا في جوان 2018، حيث يمكن إجمال أهم تطبيقات هذه المعايير الشرعية فيما يلي:

1/معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 1-2-3-5:

-معيار تعيين هيئة الرقابة الشرعية، وتكوينها وتقريرها: والغرض من هذا المعيار هو وضع قواعد وإرشادات بشأن تعريف هيئة الرقابة الشرعية وتعيين أعضائها وتكوينها والتقرير الصادر عنها لضمان التزام المؤسسات في جميع معاملاتها وعملياتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.[2]

[1] فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام الدين حسين الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2] معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 1، تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها،15-16 جوان 1997، ص1046.

وجاء معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 2 مكملا له، واعتمد جوان 1998.

– معيار الرقابة الشرعية الداخلية: جاء للتركيز على الرقابة الشرعية الداخلية بالتحديد، واعتمد جوان 1999.

–معيار استقلالية هيئة الرقابة الشرعية: جاء المعيار بغرض وضع القواعد والإرشادات اللازمة لمساعدة هيئات الرقابة على تعزيز استقلاليتيها وكيفية مراقبتها.[1]

2/ معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 4ورقم6:

–معيار لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية: والغرض من هذا المعيار هو التعريف بدور لجنة المراجعة والضوابط، ومسؤولياتها في المؤسسات المالية الإسلامية، كما يبين المعيار شروط تكوين اللجنة، ويحدد المتطلبات التي يجب أن تتوافر في اللجنة لكي تكون فعالة. [2]

–معيار بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية: و جاء من اجل بيان مبادئ الحوكمة و أهمية اتباعها، لما لها دور مهم في ضمان سير العمل وفق متطلبات الحرص و السلامة . [3]

3/ معايير رقم الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 9–10–11:

وجاءت المعايير الاتي ذكر عناوينها من أجل تبيان قواعد التدقيق الشرعي وتبيان أهميته. معيار الالتزام الشرعي، الالتزام الشرعي والتصنيف الاسئتماني، ومعيار التدقيق الشرعي الداخلي.

ثانيا: إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية:

1/وظائف الحوكمة الشرعية وعناصرها:

جاء في الباب الثاني المعنون بتكوين إطار الحوكمة الشرعية، أنه يجب على المصرف وضع إطار حوكمة شرعية يركز على الوظائف والعناصر الرئيسة التي تضمن التطبيق الفعال لهذا الإطار، حسب الآتي[4]:

- ✓ يجب أن يتكون إطار الحوكمة الشرعية للمصرف من مجموعة من السياسات والإجراءات التي تشرح الهيكل، والأدوار، والمسؤوليات، ومهام الإدارات ذات العلاقة وآلية الاتصال فيما بينهما.
- ✓ يجب أن تحدد هذه السياسات وإجراءاتها الآلية التي يتعين على المصرف اتباعها لتطبيق متطلبات هذا الإطار، ويشمل ذلك تحديد كيفية عقد اجتماعات اللجنة، وآلية اتخاذ القرارات وتوثيقها، وآلية إعداد تقاريرها ورفعها.
- ✓ يجب على المصرف وضع قنوات رسمية لرفع التقارير فيما بين وحداته/إداراته الرئيسة من أجل ضمان رفع التقارير بصورة فعالة وفي الوقت المناسب .وفي هذا الصدد، يكون الارتباط التنظيمي للجنة إلى المجلس.

---

[1] نفس المرجع السابق، معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 5، معيار استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، جوان 2005، ص 1104.

[2] نفس المرجع السابق، معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 4، 2ماي 2001، ص1086.

[3] نفس المرجع السابق، معيار بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، نوفمبر 2005، ص 1117_1118.

[4] مؤسسة النقد العربي السعودي، إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية، رقم الإصدار 01، فيفري 2020، ص 4.

- ✓ يجب على المصرف وضع ضوابط رقابية لضمان توافق أهداف وعمليات أنشطته المصرفية الإسلامية مع أحكام ومبادئ الشريعة في جميع الأحوال.
- ✓ تعَد من دعائم تكوين إطار الحوكمة الشرعية، فاعلية المجلس والإدارة في القيام بمهامها ومسؤولياتها، واستقلالية اللجنة وتأهيل أعضائها، بالإضافة إلى فاعلية مهام الرقابة الداخلية والتي تتمثل في الالتزام الشرعي، وإدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة، والتدقيق الشرعي الداخلي.
- ✓ التقييم المستمر لمستوى التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة.
- ✓ إدارة المخاطر المحتملة لعدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الناتجة عن ممارسة نشاط المصرفية الإسلامية، والتي تتضمن تحديد المخاطر الملازمة ووضع التدابير التصحيحية الواجب اتخاذها للحد من تلك المخاطر.
- ✓ تدقيق شرعي داخلي بشكل دوري ومنتظم للتحقق من مدى توافق أنشطة المصرف وعملياته المصرفية الإسلامية مع أحكام ومبادئ الشريعة.
- ✓ أن تشكل وحدة/إدارة تعنى بإجراء الأبحاث والدراسات الشرعية، والتنسيق بين الإدارة واللجنة، وتوزيع القرارات الشرعية على أصحاب المصلحة داخل المصرف، بالإضافة إلى القيام بمهام السكرتارية للجنة.

نجد أن المبادئ والأسس الرئيسية في تكوين إطار الحوكمة الشرعية للمصارف هو فعالية النظام وقدرته على إدارة المخاطر المحتملة والرقابة المستمرة على مدى تطبيق الأحكام الشرعية بهدف تعزيز الاستقرار المصرفي عن طريق تحقيق الاستقرار الشرعي.

2/اللجنة الشرعية للمصرف الإسلامي:

من أجل تنفيذ إطار الحوكمة الشرعية ووظائفها، يجب أن تكون هناك لجنة مسؤولة وذات ثقة لدى الجمهور من أجل إرساء المبادئ والأحكام الشرعية، وعليه يجب الإشارة إلى كيفية تشكيل هذه اللجنة، مسؤولياتها والعناصر اللازم تحقيقها من خلالها كما يلي:

أ) تشكيل وتعيين اللجنة الشرعية وعضويتها:

تشكل اللجنة ويعين أعضاؤها بقرار من المجلس بناء على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للمجلس وذلك بعد الحصول كتابة على عدم ممانعة المؤسسة، ويمكن للمصرف الحصول على موافقة الجمعية العامة لتعيين أعضاء اللجنة في حال ما إذا تضمنت سياسته الداخلية ذلك .وتكون مدة عضوية اللجنة ثلاث سنوات .ويتم تكوين اللجنة وفق الآتي: [1]

- ✓ تناسب عدد أعضائها مع حجم وطبيعة نشاط المصرف على أ لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة.
- ✓ يجب أن يكون رئيس اللجنة عضوا مستقلا.
- ✓ ألا يقل عدد أعضائها المستقلين عن ثلثي أعضاء اللجنة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 6-7.

- ✓ لا يجوز للمصرف تعيين أي عضو في اللجنة يعمل في لجنة شرعية تابعة لمصرف آخ ر عامل في المملكة .وذلك لضمان تركيز العضو وتجنب تعارض المصالح والحفاظ على سرية المعلومات.
- ✓ يجب أن يدرج المصرف فقرة خاصة بسرية المعلومات في عقد أو شروط تعيين عضو اللجنة؛ وذلك من أجل المحافظة على

سرية وخصوصية معلومات المصرف.

- ✓ يجب على المصرف إشعار المؤسسة كتابة عند قبول استقالة/انتهاء عضوية أي عضو من أعضاء اللجنة لأي سبب كان خلال خمسة أيام عمل .كما يتعين على العضو المستقيل رفع استقالته مع مبرراتها إلى المجلس ويرسل نسخة منها للمؤسسة .كما لا يحق إنهاء عضوية أعضاء اللجنة قبل انتهاء مدتها إلا بمبرر مقبول.

ب) عضوية اللجنة الشرعية:

ينبغي أن يكون أعضاء اللجنة مؤهلين للقيام بالأعمال الموكلة إليهم، وأن يكون لديهم فهمٌ واضح لمهامهم ومسئولياتهم ولديهم

القدرة على ممارسة الحكم السليم بموضوعية. وعلى الأعضاء مجتمعين أن يملكوا مهارات مهنية وعملية وإدارية مختلفة وخبرات

شرعية ومالية وصفات شخصية ملائمة، ولا سيما الأمانة والالتزام، والتمتع بقدر عالٍ من السمعة الحسنة والكفاءة والمسئولية

وتعتمد فعالية اللجنة على خبرة الأعضاء وقدرتهم على الحكم بمنظور شامل، إضافة إلى مشاركتهم بفعالية في مناقشات اللجنة والإلمام بالمواضيع المطروحة قبل اتخاذ قرار بشأنها. وينبغي أن تتضمن مؤهلات العضو، الصفات الآتية:[1]

- ✓ القيادة :ينبغي أن يتمتع العضو بمهارات قيادية وأن يكون لديه القدرة على منح الصلاحيات وبما يؤدي إلى تحفيز الأداء لتطبيق أفضل الممارسات في مجال الإدارة الفاعلة والتمسك بالقيم والأخلاق المهنية.
- ✓ الاستقلالية :وتعني قدرة العضو على أن يكون محايدا وموضوعيا في اتخاذ القرار دون أي تأثير من الإدارة أو من جهات أخرى خارجية.
- ✓ الكفاءة :ويعكسها مستوى التعليم والتدريب والمهارات والرغبة في مواصلة التعلم، وتوافر خبرة متنوعة لا تقل عن خمس سنوات في مجالات متعددة يكون من ضمنها خبرة في مجال المصرفية الإسلامية والالتزام والتدقيق الشرعي للمعاملات المالية.
- ✓ المعرفة الشرعية والمالية :ينبغي التمتع بالمعرفة الشرعية الملائمة بالإضافة إلى القدرة على قراءة البيانات والتقارير المالية وفهمها.

من خلال ما سبق نجد أن لتشكيل اللجنة الشرعية ضوابط وشروط مقيدة، وذلك من أجل تحقيق الكفاءة للأعضاء (بموجب توفر صفات وخبرات مالية وإدارية فيهم). فقوة اللجنة الشرعية تعني قوة الإطار التكويني للحوكمة الشرعية وعليه تحقيق هدف إدارة المخاطر التي قد تواجه الجهاز المصرفي.

[1] نفس المرجع السابق، ص 7.

ت) مسؤوليات ومهام اللجنة الشرعية:

تتحمل اللجنة المسؤولية تجاه جميع قراراتها المتعلقة بالمسائل الشرعية. ويجب أن يعتمد المجلس على اللجنة فيما يتعلق بإصدار القرارات الشرعية بشأن ممارسة نشاط المصرفية الإسلامية .ويجب على اللجنة القيام بالمهام الآتية: [1]

- ✓ الإشراف على مدى ق التعاملات المصرفية الإسلامية للمصرف مع أحكام ومبادئ الشريعة.
- ✓ إصدار القرارات بشأن المسائل الشرعية ليتسنى للمصرف الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة.
- ✓ التأكد من توافق السياسات والإجراءات الشرعية التي يعدها المصرف مع أحكام ومبادئ الشريعة.
- ✓ تقيمّ اللجنة عمل الالتزام والتدقيق الشرعي الداخلي لضمان الالتزام بالجوانب الشرعية، وهذا التقييم يشكل جزء من مهامها عند رفع تقاريرها المتعلقة بتقييم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة.
- ✓ يجوز للأطراف المعنيين لدى المصرف مثل المستشار القانوني أو المراجعين الخارجيين أو الجهات ا لاستشارية طلب الاستشارة من اللجنة حيال المسائل الشرعية ذات العلاقة بعمليات المصرف، وعلى اللجنة تقديم المساعدة اللازمة لهم في هذا الشأن.
- ✓ إبلاغ المجلس والتوصية بالتدابير المناسبة لمعالجة الوضع، إذا ثبت للجنة أن المصرف مارس أنشطة مصرفية إسلامية غير متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.
- ✓ إعداد تقرير سنوي عن توافق نشاط المصرفية الإسلامية للمصرف مع أحكام ومبادئ الشريعة ورفعه للمجلس.

ومن أجل ممارسة هذه المهام يجب مراعاة استقلالية اللجنة بصفة دائمة في ممارسة مهامها لإصدار قرارات شرعية موضوعية وموثوقة، يلتزم أعضاء اللجنة بالمحافظة على سرية المعلومات الداخلية التي حصلوا عليها أثناء أدائهم لأعمالهم وعدم إساءة استخدامها، والمحافظة على الأخلاقيات والأحكام المهنية والاتساق لضمان الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة.[2]

3/ الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة الشرعية الداخلية أساسا لإطار الحوكمة الشرعية فيجب الاهتمام بها بصفة كبيرة، ويوضح ذلك من خلال ما يلي:

أ) الالتزام الشرعي:

تتمثل مهمة الالتزام الشرعي في التقييم المنتظم لأنشطة المصرف ومعاملاته المصرفية الإسلامية بهدف ضمان توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة .تتضمن مهام الالتزام الشرعي ما يلي[3]:

- ✓ التأكد من مستوى التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة، وإجراءات التصحيح لمعالجة حالات عدم الالتزام وآليات الرقابة القائمة لتجنب تكرارها.
- ✓ أن يشمل نطاق مهام الالتزام الشرعي جميع العمليات المصرفية الإسلامية للمصرف، بما في ذلك عملية تطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.

ب) إدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 8.

[2] نفس المرجع السابق، ص 9-10.

[3] نفس المرجع السابق، ص 10.

تتيح الإدارة المنهجية لمخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة للمصرف؛ مواصلة عملياته وأنشطته المصرفية الإسلامية بفاعلية دون انكشاف المصرف لمستويات غير مقبولة من المخاطر، وتتمثل مهام إدارة المخاط ر في تحديد مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة وقياسها ومراقبتها وإدارتها بشكل منهجي للحد من حالات عدم الالتزام المحتملة، مع مراعاة الآتي: [1]

- ✓ أن تشكل مهام إدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة جزءا من إطار عمل إدارة المخاطر المتكامل للمصرف.
- ✓ أن يتولى هذه المهمة مسؤول مخاطر يحمل مؤهلات مناسبة ولديه خبرة كافية في هذا المجال وذلك نظرا للطبيعة الفنية وتعقيد عملية إدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة.

ت) التدقيق الشرعي الداخلي:

تتمثل مهمة التدقيق الشرعي في عملية المراجعة المستقلة لتقديم تأكيد موضوعي مصمم يحقق قيمة مضافة ويحسن من مستوى التزام أنشطة المصرف ومعاملاته المصرفية الإسلامية مع أحكام ومبادئ الشريعة بهدف ضمان سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة، مع مراعاة الآتي: [2]

- ✓ إجراء عملية التدقيق الشرعي الداخلي في المجالات ذات الأهمية النسبية مرة واحدة في السنة على الأقل بنا ء على سجل مخاطر المصرف .ويمكن إجراء التدقيق الشرعي كجزء من عملية التدقيق المحدد للمصرف في مجالات متخصصة أخرى، وفقا لمستوى المخاطر ونسبة تأثير عدم الالتزام في هذه المجالات.
- ✓ تحدد لجنة المراجعة التابعة للمجلس مستهدفات مهمة التدقيق الشرعي الداخلي بعد التشاور مع اللجنة .ويجب أن تتوافق المستهدفات مع معايير التدقيق الداخلي المقبولة والمتعارف عليها.
- ✓ يجب أن يتولى مهمة التدقيق الشرعي الداخلي مدققون داخليون لديهم المعرفة اللازمة والتدريب الكافي في الجوانب الشرعية ويمكن للمدققين الداخليين الاستعانة بخبرات المختصين الشرعيين لدى المصرف في عملية إجراء التدقيق شريطة عدم تأثير ذلك على موضوعية التدقيق.
- ✓ يجب أن ترفع نتائج وملاحظات التدقيق الشرعي الداخلي إلى كل من لجنة المراجعة في المجلس واللجنة.

ثالثا: أهمية الحوكمة الشرعية في تعزيز الاستقرار المالي اعتمادا على إطار الحوكمة الشرعية للبنوك السعودية:

كما ارتأينا سابقا في المحورين الأول والثاني أن: "الحوكمة الشرعية هي مجموعة التنظيمات التطبيقية الموضوعة من طرف الهيئات الرقابية وتمارسها المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق الكفاءة والشفافية ومنع حالات الفساد وفقا للأحكام الشرعية".

وأن:" الاستقرار المصرفي يمثل مدى قدرة البنك على توقع المخاطر وامتصاص الصدمات، مع التخصيص الكفء لموارده من أجل تحقيق أرباح مستمرة وكسب الثقة اتجاه العملاء".

[1] نفس المرجع السابق، ص 10.

[2] نفس المرجع السابق، ص 10-11.

نجد أن للحوكمة الشرعية أهمية بالغة في تعزيز الاستقرار المصرفي وذلك أساسا من خلال منع الفساد، وتطبيق النظام المحكم وفقا للمبادئ الشرعية وهذا يهدف طرديا إلى كسب ثقة العملاء والاختيار الأمثل للمعاملات المالية المطبقة، التي تعني بالضرورة الإدارة الفعالة لمخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية (أي مخاطر صيغ التمويل الإسلامي من الجوانب الشرعية)، مخاطر الائتمان، وغيرها وذلك راجع لترابط المخاطر الشرعية بالمخاطر العامة للمصرف.

وعليه فالحوكمة الشرعية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية من خلال إدارة مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية والرقابة الفعالة لمدى تطبيق تنظيمات الحوكمة الشرعية تحت إشراف اللجنة الشرعية وظهر ذلك جليا من خلال النقاط التالية التي ذكرت في الإطار العام للحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية الناشطة في المملكة السعودية:

- ✓ إدارة المخاطر المحتملة لعدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الناتجة عن ممارسة نشاط المصرفية الإسلامية، والتي تتضمن تحديد المخاطر الملازمة ووضع التدابير التصحيحية الواجب اتخاذها للحد من تلك المخاطر؛ إدارة المخاطر لعدم الالتزام بالأحكام الشرعية يطال جميع ممارسات نشاط المصرف الإسلامي فتأثر الجانب الشرعي لمعاملاته يؤثر بالضرورة عن نشاطه المالي الكلي.
- ✓ تقيّم اللجنة عمل الالتزام والتدقيق الشرعي الداخلي لضمان الالتزام بالجوانب الشرعية، وهذا التقييم يشكل جزء من مهامها عند رفع تقاريرها المتعلقة بتقييم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة؛ التقييم المستمر لعمل الالتزام الشرعي من أجل التحديد المسبق لوجود الاختلالات وتصحيحها قبل وقوع الأزمات.
- ✓ إبلاغ المجلس والتوصية بالتدابير المناسبة لمعالجة الوضع، إذا ثبت للجنة أن المصرف مارس أنشطة مصرفية إسلامية غير متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة؛ تعمل الحوكمة الشرعية على معالجة عدم توافق معاملات المصرف مع الأحكام الشرعية وتوفير الحلول.
- ✓ أن يشمل نطاق مهام الالتزام الشرعي جميع العمليات المصرفية الإسلامية للمصرف، بما في ذلك عملية تطوير المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة؛ الالتزام الشرعي يعتبر جزء غير متجزأ من العمل الكلي للبنك، فاختلال الجانب الشرعي يؤدي إلى اختلال استقرار البنك.
- ✓ أن تشكل مهام إدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة جزءا من إطار عمل إدارة المخاطر المتكامل للمصرف؛ إدارة المخاطر لعدم الالتزام بأحكام الشريعة يندرج تحت إدارة المخاطر الكلية للبنك.
- ✓ أن يتولى هذه المهمة مسؤول مخاطر يحمل مؤهلات مناسبة ولديه خبرة كافية في هذا المجال وذلك نظرا للطبيعة الفنية وتعقيد عملية إدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة؛ تولية اهتمام كبير لفعالية إرساء الحوكمة الشرعية من خلال توفير الكادر المهني الكفء.
- ✓ إجراء عملية التدقيق الشرعي الداخلي في المجالات ذات الأهمية النسبية مرة واحدة في السنة على الأقل بناء على سجل مخاطر المصرف .ويمكن إجراء التدقيق الشرعي كجزء من عملية التدقيق المحدد للمصرف في مجالات متخصصة أخرى، وفقا لمستوى المخاطر ونسبة تأثير عدم الالتزام في هذه المجالات؛ تعمل عمليات التدقيق الشرعي الداخلي التي تعتبر جزء من إطار الحوكمة الشرعية العام على قياس المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وتوقعها مسبقا من خلال التقارير الدورية وتوفير الحلول لها.

ومن خلال ما سبق نجد أن مؤسسة النقد العربي السعودي أولت اهتماما بالغا للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، لمدى أهميتها في إدارة المخاطر عموما وإدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشرعية خصوصا.

وسعت على توحيد إطار العمل به من أجل تحقيق الفعالية لعمل المصارف الإسلامية وسط التغيرات الدولية الحاصلة في الأنظمة المالية، من أجل الوقاية من الأزمات والتصدي لها، والعمل المسبق على تصحيحها فالالتزام الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية هو الذي يحدث الفارق مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى ويعزز استقرارها المالي؛ زيادة ثقة العملاء والعمل على بناء نظام يستند الى ضوابط واحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن العمل بالربا وعدم الخوض في عمليات ترتفع فيها نسبة المخاطرة.

خاتمة:

وفي ختام ورقتنا البحثية يمكن التأكيد على أن للحوكمة الشرعية دورا فعالا وأهمية كبيرة في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية. وذلك من خلال **النتائج** التالية التي توصل لها البحث:

- الحوكمة في المصارف الإسلامية هو ذلك النظام الذي تطبقه المصارف الإسلامية من أجل تحقيق الاستمرارية والوقاية من الأزمات، وفقا لعدة مبادئ مالية، إدارية أو أخلاقية (الإطار العام للحوكمة الشرعية، والكفاءة، والاستقلالية، والسرية، والتناسق، المسؤولية، والشفافية).
- الاستقرار المصرفي هو الحالة التي يكون فيها النظام البنكي قادرا على تخصيص موارده وبكفاءة بين الأنشطة وإدارة وتحديد المخاطر المالية وامتصاص الصدمات.
- المصرف الإسلامي يطرح الكثير من الحلول للخروج من الأزمة المالية وحتى الوصول الى الاستقرار المالي من خلال اعتمادها على صيغ شرعية تعمل لفائدة المجتمعات المتنوعة منها.
- تحقيق الاستقرار المالي يتطلب العمل على بناء نظام يستند الى ضوابط واحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن العمل بالربا وعدم الخوض في عمليات ترتفع فيها نسبة المخاطرة والابتعاد عن الفساد والجشع.
- للحوكمة الشرعية أهمية بالغة في تعزيز الاستقرار المصرفي وذلك أساسا من خلال منع الفساد، وتطبيق النظام المحكم وفقا للمبادئ الشرعية وهذا يهدف طرديا إلى كسب ثقة العملاء والاختيار الأمثل للمعاملات المالية المطبقة، التي تعني بالضرورة الإدارة الفعالة لمخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية.
- إدارة المخاطر لعدم الالتزام بالأحكام الشرعية يطال جميع ممارسات نشاط المصرف الإسلامي فتأثر الجانب الشرعي لمعاملاته يؤثر بالضرورة عن نشاطه المالي الكلي.
- الالتزام الشرعي يعتبر جزء غير متجزأ من العمل الكلي للبنك، فاختلال الجانب الشرعي يؤدي إلى اختلال استقرار البنك الكلي.

- تعمل عمليات التدقيق الشرعي الداخلي التي تعتبر جزء من إطار الحوكمة الشرعية العام على قياس المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وتوقعها مسبقا من خلال التقارير الدورية وتوفير الحلول لها.
- مؤسسة النقد العربي السعودي أولت اهتماما بالغا للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، لمدى أهميتها في إدارة المخاطر عموما وإدارة مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية خصوصا.

التوصيات:

- العمل على تحسين أطر ومعايير الحوكمة الشرعية باستمرار، من أجل مواكبة التطورات التكنولوجية.
- التركيز على اللجان الشرعية لكل مصرف، لأنها المسؤول الأول عن التطبيق السليم للمعايير الشرعية.
- الاهتمام بإرساء أطر حوكمة شرعية فعالة لكل بنك إسلامي، من أجل زيادة ثقة العملاء والرفع من الأداء المالي.

المراجع

1. القران الكريم.
2. آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس – سطيف –، سنة 2011-2012.
3. بارة سوهيلة، جابر مهدي، تقييم تطبيقات الحوكمة الشرعية في الصناعة المالية الإسلامية –قراءة في تجارب مجموعة من الدول الإسلامية–، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 01، سنة 2017.
4. بن ثابت علال، عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، مداخلة في يوم دراسي حول التمويل الإسلامي – واقع وتحديات–، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، يوم 9 ديسمبر 2010.
5. دردور أسماء، خوالدي سليمة، قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر score-Z للفترة 2008-2018، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 19، رقم02، ديسمبر 2020.
6. سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية –تجربة ماليزيا–، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015
7. فاضل موسى حسن المالكي، إسراء نظام الدين حسين الطائي، ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 20.
8. محمد بن أحمد جناشال الشحري، دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية –تجربة ماليزيا–، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير الملف الخاص الرابع، ماي 2018.

9. محمد فرحان، محمد أمين قائد عبد القادر، الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية –دراسة تطبيقية–، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 02.
10. مرابط محمد، حناش إلياس، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البانل– ، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 02، أكتوبر 2020.
11. معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 1، تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها،15-16 جوان 1997.
12. مؤسسة النقد العربي السعودي، إطار الحوكمة الشرعية للمصارف والبنوك المحلية العاملة في المملكة العربية السعودية، رقم الإصدار 01، فيفري 2020.
13. المهدي الصالحي، مستقبل المالية الإسلامية في ظل تطورات نظام الحوكمة والحوكمة الشرعية، المركز الديمقراطي العربي،31 مارس 2020، نقلا عن الموقع https://democraticac.de/